مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الخميس 21 سبتمبر 2023

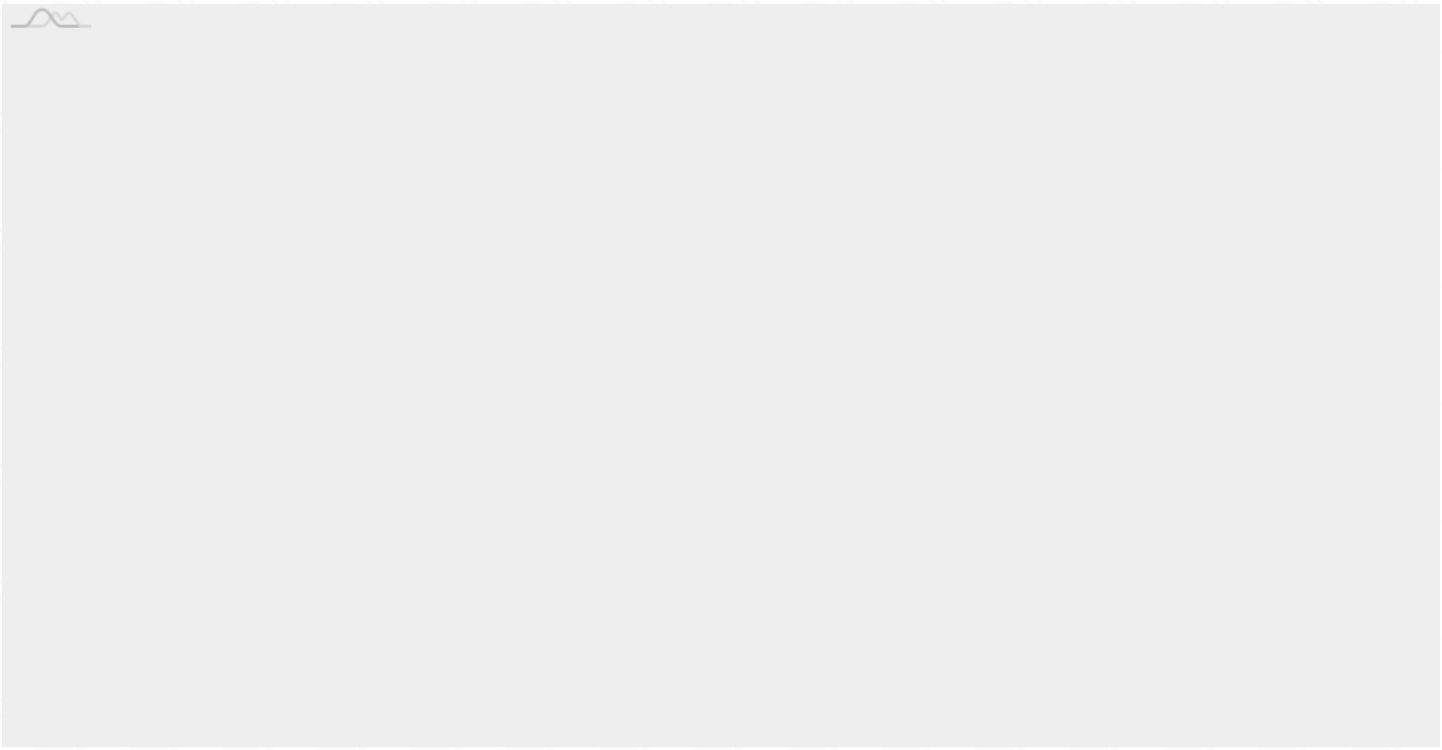

يديعوت أحرنوت: الهدية التي رفضها الجنرال المصري في محادثات حرب أكتوبر للبيع في المزاد

(ترجمات . يديعوت أحرونوت)

كشف تقرير لصحيفة يديعوت أحرنوت رفض الجنرال المصرية محمد عبد الغني الجمسي هدية من جنرال إسرائيلي كان يخطط لتقديمها له في محادثات وقف إطلاق النار التي أنهت حرب أكتوبر.

ويتحدث التقرير عن كتاب مقدس باللغة العربية كان من المفترض أن يكون هدية من الجنرال الإسرائيلي أهارون ياريف للمشير المصري محمد عبد الغني الجمسي خلال محادثات وقف إطلاق النار بعد حرب أكتوبر عام 1973.

واختار ياريف اقتباسًا من الكتاب المقدس حول عدم قيام الأمم بعد الآن برفع السيوف ضد بعضها البعض لتنقش في الإهداء للجمسي، باعتبارها تعبيرًا رمزيًا عن الرغبة في السلام.

وأدرج ياريف شخصيًا هذا الإهداء باللغة العربية إلى جانب رسالة تهنئة لتعيين الجمسي رئيسًا للأركان العسكرية المصرية.

وبعد تسريب خطط الجنرال الإسرائيلي بشأن الهدية، رفض الجمسي قبولها، لكن ياريف أكد أن الكتاب المقدس احتفظ به بأمان على أمل أن يصل إلى الجمسي.

وظل مكان الكتاب المقدس غير واضح لعقود، لكنه وصل الآن إلى دار مزادات إسرائيلية ليُباع بالمزاد العلني، بمناسبة مرور 50 عامًا على الحرب.

وتسلط دار المزادات الضوء على الأهمية التاريخية لدخول ضابط إسرائيلي رفيع المستوى إلى أراضي الدولة الخصم بعد فترة وجيزة من الحرب لتهنئة نظيره، مما يعكس السلام الذي تحقق لاحقًا بين الدولتين.

ميدل إيست بيزنيس انتيلجانس: مصر تخطط لحملة تنقيب عن الغاز

(اقتصاد . ميدل إيست بيزنس انتيلجانس)

استعرض تقرير نشره موقع ميدل إيست بيزنيس انتليجانس (ميد) خطط مصر لحفر آبار جديدة في حقل ظهر خلال عامي 2024 و 2025

وقال الموقع إن مصر تخطط لحفر آبار جديدة في حقل ظهر للغاز في البحر المتوسط بين 2024-2025 لتعزيز الطاقة الإنتاجية.

وأشار الموقع إلى أن ظهر هو أكبر حقل غاز في البحر المتوسط، تديره شركة إيني الإيطالية. وقد كان حاسمًا لمصر

لزيادة إنتاجها من الغاز في السنوات الأخيرة.

ومع ذلك، أظهرت البيانات الأخيرة أن إنتاج ظهر كان أقل من المتوقع، مما أعاق هدف مصر في أن تصبح أكبر مورد للغاز إلى أوروبا.

وتهدف حملة الحفر الجديدة إلى المساعدة في تحقيق الاستقرار وربما زيادة الإنتاج من حقل ظهر لدعم طموحات مصر في التصدير.

ولفت الموقع إلى أن شركة إيني كانت قد أعلنت سابقًا عن خطط لحفر ما يصل إلى 50 بئرًا جديدًا في ظهر بحلول عام 2025 في استثمار بمليارات الدولارات.

وأوضح الموقع أن زيادة الإنتاج أو على الأقل ثباته من حقل ظهر يمثل أهمية كبيرة لمصر في ظل سعيها إلى احترام العقود طويلة الأجل وتعظيم صادرات الغاز الطبيعي المسال في ضوء ارتفاع الطلب العالمي.

وتضع مصر آمالًا في مواصلة برنامج حفر مكثف في حقل ظهر، حقل الغاز الأكثر أهمية، بهدف تعزيز الإنتاج الحيوي للصادرات وخطط الطاقة.

ذا ناشيونال: الهيئة الوطنية للانتخابات المصرية تعد بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة

(سياسية . ذا ناشيونال)

نشر موقع ذا ناشيونال تقريرًا أعدّه حمزة هنداوي حول المؤتمر الصحفي الذي عقدته الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر.

وقال الكاتب إن الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر سعت، الأربعاء، إلى طمأنة الناخبين بنزاهة وشفافية الانتخابات الرئاسية المقبلة في البلاد.

لكنها حذرت من أن أي شخص يحاول «تشويه عيد الديمقراطية» سيعاقبه القانون.

وقال أحمد البندري، المدير التنفيذي للهيئة، إن موعد الانتخابات سيعلن في 25 سبتمبر. لكن تقارير إعلامية غير مؤكدة سربت التواريخ يوم الأربعاء. وأفادت تلك التقارير أن المغتربين المصريين سيصوتون في 1 و 2 و 3 ديسمبر بينما سيدلي الناخبون المحليون في الداخل بأصواتهم في 10, 11 و 12 ديسمبر.

ولم يذكر الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهو جنرال سابق بالجيش انتخب لأول مرة في 2014، ما إذا كان يخطط للترشح لولاية أخرى مدتها ست سنوات. ومع ذلك، من المتوقع على نطاق واسع أن يفعل ذلك. وقد عقد في الأسابيع الأخيرة سلسلة من التجمعات على غرار الحملة الانتخابية، والتي استخدمها للدفاع عن سياساته على مدى السنوات التسع الماضية.

في الأسبوع الماضي، رفع الحد الأدنى للأجور لموظفي الدولة وضاعف بدل المعيشة، وهي خطوة مرتبطة بالانتخابات المقبلة.

على مسافة واحدة

وقال البنداري في مؤتمر صحفي متلفز إن لجنة الانتخابات ستقف على مسافة واحدة من جميع المرشحين. كما ناشدت مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام المعنية «الالتزام بالموضوعية والحياد ومنح جميع المرشحين فرصًا متساوية لعرض برامجهم على الشعب المصري».

ولم يذكر الإجراءات التي ستتخذها اللجنة لضمان امتثال هذه المؤسسات.

وحذر من أن «اللجنة لن تظهر أي تردد في اتخاذ جميع الإجراءات القانونية ضد أي شخص يشكك في نزاهة وشفافية جهود اللجنة». واضاف «سيُطبّق القانون ضد كل من يسعى لتشويه عيد الديمقراطية (الانتخابات)».

واكتفى البندري بالقول إنه «يقدر» البيان الصادر يوم الثلاثاء عن مجلس أمناء الحوار الوطني المؤلف من 19 عضوا والذي دعا إلى أن تكون الانتخابات الرئاسية المقبلة «تعددية وتنافسية».

الخارجية البريطانية: وزير الخارجية يلتقي نظيره المصري سامح شكري

(ترجمات . وزارة خارجية المملكة المتحدة)

نشر موقع الخارجية البريطانية إحاطة صحفية للقاء الذي جمع وزير الخارجية البريطاني ونظيره المصري سامح شكري.

ووفقًا للموقع، فقد التقى وزير الخارجية جيمس كليفرلي بوزير الخارجية المصري سامح شكري خلال زيارته للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

اجتمع وزير الخارجية ووزير الخارجية المصري سامح شكري في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 سبتمبر.

وسلط وزير الخارجية الضوء على التزام المملكة المتحدة المستمر بالعمل مع مصر بشأن أولوياتنا المشتركة.

وقد بحثا الوزيران الزخم الإيجابي في العلاقة بين المملكة المتحدة ومصر، بما في ذلك التجارة والاستثمار، فضلًا عن التعاون في مجالات التعليم والمناخ. وناقشا الوضع الحالي في ليبيا في أعقاب الفيضانات المدمرة، والجهود المبذولة لمعالجة الصراع في السودان. وأشار وزير الخارجية إلى التأثير التخريبي للغزو الروسي لأوكرانيا على الاقتصاد العالمي.

وشدد وزير الخارجية البريطاني على رغبة المملكة المتحدة في العمل معًا عن كثب لتعميق التعاون مع مصر بشأن التحدي المشترك المتمثل في جرائم الهجرة المنظمة. ويأتي ذلك في أعقاب زيارة قام بها مؤخرًا وزير الهجرة روبرت جينريك.

ورحب وزير الخارجية بالعفو الرئاسي الأخير عن نشطاء حقوق الإنسان في مصر ودعا إلى إحراز تقدم سريع نحو إطلاق سراح علاء عبد الفتاح.

جيروزاليم بوست: زلزال يضرب مصر بعد توقع عالم الزلازل الهولندي

(ترجمات . جيروزاليم بوست)

اهتمت صحيفة جيروزاليم بوست بحدوث زلزال في مصر في أعقاب توقعات عالم هولندي بوقوع زلزال في المنطقة.

وقالت الصحيفة العبرية إن زلزالا بقوة 4.4 درجة على مقياس ريختر ضرب مصر في وقت مبكر من صباح الأربعاء.

ويأتي ذلك بعد أيام من أحدث توقعات نشرها عالم الزلازل الهولندي فرانك هوجربيتس الذي توقع نشاطا زلزاليا في منطقة البحر المتوسط بين 15 و 17 سبتمبر وبين 19 و 21 سبتمبر.

وكان قد قال إن الهزات قد تكون محسوسة في البرتغال وإسبانيا والمغرب، على الرغم من عدم إدراج مصر في القائمة.

وفي مقطع فيديو على موقع يوتيوب، حذر عالم الزلازل من احتمال حدوث زلازل أقوى بين 19 و 21 سبتمبر.

وقال في الفيديو «في أسوأ السيناريوهات يمكن أن نشهد زلزالا على الحدود بقوة 7 درجات. زيادة زلزالية واضحة تعتمد على مستويات الإجهاد في القشرة الأرضية. ويمكن أن يكون هناك حدث زلزالي أكبر في حدود يوم 20 سبتمبر».

أكد الدكتور جاد القاضي، عميد المعهد القومي للبحوث في مصر لعلم الفلك والجيوفيزياء، في الماضي أن البلاد تشهد زلازل يومية، لكن الجمهور لا يشعر بها عادة. وأوضح أن 90% من الزلازل في مصر ضعيفة نسبيا ونادرا ما تزيد قوتها عن 2 درجة، مشددا على أن هذه الأحداث الزلزالية تنشأ خارج البلاد.

إنتر برس سيرفيس: الزيادة السكانية في مصر: نعمة أصبحت نقمة

(اقتصاد . إنتر برس سيرفيس)

نشرت وكالة إنتر برس سيرفيس تقريرا كتبه هشام علام حول الزيادة السكانية في مصر وكيف تحولت من نعمة إلى نقمة.

ويستهل الكاتب تقريره بالإشارة إلى أن عدد سكان مصر ارتفع من 104 مليون في نوفمبر 2022 إلى 105 مليون

في يونيو 2023، وفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وهذا يمثل معدل النمو في البلاد، التي يبلغ معدل الفقر فيها 27.3 في المائة. وتعني الزيادة السكانية أنه كل 245 يومًا، تزداد مصر بمقدار مليون، أو 3 أشخاص في الدقيقة.

كما زادت الكثافة السكانية في مصر من 100,1 نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 2020 إلى 104,2 نسمة لكل كيلومتر مربع في عام 2023. وتُعد القاهرة المحافظة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في مصر، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 10 ملايين نسمة، تليها الجيزة، ويبلغ عدد سكانها 9.5 مليون نسمة.

وانخفض معدل الخصوبة في مصر في السنوات الأخيرة من 3.5 ولادة لكل امرأة في عام 2014 إلى 2.85 ولادة لكل امرأة في عام 2021. ومع ذلك، لا يزال معدل المواليد السنوي مرتفعًا، إذ يبلغ حوالي 2.2 مليون.

الضغط على الموارد

وإذا ظلت معدلات الخصوبة الحالية مستقرة، فسيصل عدد سكان مصر إلى 119 مليونًا في عام 2030 و 165 مليونًا في عام 2050. ومع ذلك، إذا انخفضت معدلات الخصوبة إلى 1.6 طفل لكل امرأة بحلول عام 2042، فسيصل عدد السكان إلى 117 مليونًا في عام 2030 و 139 مليونًا في عام 2050، حسبما قالت الدكتورة نجوى السماك، الرئيسة السابقة لقسم الاقتصاد في جامعة القاهرة، لوكالة إنتر بريس سيرفس.

وشددت السماك على أن النمو السكاني السريع في مصر يمثل عبئًا على الاقتصاد القومي وتحديًا كبيرًا لجهود الدولة الإنمائية. ودعت إلى بذل جهود متضافرة من جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وأجهزة الدولة، للسيطرة على معدل النمو السكاني.

وقالت إن العنصر البشري هو أحد أهم العوامل في الإنتاج لأي بلد وأن النمو السكاني يمكن أن يكون نعمة إذا استُخدم لرفع معدلات الإنتاج والدخل القومي. ومع ذلك، في حالة مصر، فإن معدل النمو السكاني يفوق معدل النمو الاقتصادي، مما يفرض ضغوطًا على موارد البلاد.

وأضافت السماك أن تنظيم الأسرة أمر بالغ الأهمية ولكن النموذج الصيني لأسر الطفل الواحد ليس هو الحل. وقالت إن هذا النموذج يمكن أن يؤدي إلى أضرار نفسية للأسر والأطفال.

وقالت إن أهم شيء الآن هو الاستثمار في القضاء على الأمية وتحسين مستوى معيشة الأسر الفقيرة. وسيساعد ذلك على زيادة الوعي بتحديات النمو السكاني ويتيح للأسر إمكانية اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن صحتها الإنجابية.

تحدي كبير

ونقلت الوكالة عن الدكتور حسين عبد العزيز، أستاذ الإحصاء بجامعة القاهرة، قوله إن الحكومة المصرية تهدف إلى خفض معدل الخصوبة من 2.8 إلى 1.6 طفل لكل امرأة في السنوات المقبلة. وقال إن النمو السكاني غير المنضبط يمثل تحديًا كبيرًا لجهود الدولة الإنمائية ويستنزف موارد البلاد.

وقال عبد العزيز إن أمية النساء هي أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع معدل الخصوبة في مصر. وقال إن هناك بعض القرى في مصر حيث تصل نسبة الأمية بين الفتيات إلى 50%. ودعا إلى تمكين المرأة من خلال التعليم لمعالجة مشكلة النمو السكاني.

بصيص من الأمل

وعلى الرغم من التحديات، يجد عبد العزيز بصيصًا من الأمل في عدد من المحافظات التي حققت مؤشرات إيجابية للنمو السكاني. واستشهد ببورسعيد والإسكندرية، حيث تبلغ معدلات الخصوبة 1.8 و 2.1 طفل لكل امرأة على التوالي. وهذه المعدلات تعادل معدلات الإنجاب في البلدان المتقدمة النمو.

وقال عبد العزيز إن الحكومة المصرية تعمل على خفض معدل الخصوبة من خلال توفير خدمات تنظيم الأسرة وتحسين الوصول إلى التعليم وزيادة الوعي بتحديات النمو السكاني.

بلومبرج: مصر تتحول عن القمح الروسي بعد اعتراض موسكو على التسعير

(اقتصاد . بلومبيرغ)

سلط تقرير لوكالة بلومبرج استبدال مصر القمح الفرنسي والبلغاري بالقمح الروسي بعد رفض روسيا للأسعار التي عرضتها مصر.

وقالت الوكالة الأمريكية إن مصر ستتحول إلى استيراد ما يقرب من نصف مليون طن من القمح من فرنسا وبلغاريا، بعد أن منعت موسكو إمدادات الحبوب الروسية، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر.

وقالت المصادر المطلعة التي تحدثت شريطة عدم الكشف عن هويتها لأن الأمر خاص إن موسكو اعترضت على تسعير الصفقة الكبيرة. وهي المرة الثانية في الأشهر القليلة الماضية التي يتعرض فيها شراء المشتري المصري الذي تديره الدولة للقمح الروسي للاضطراب مع سعي السلطات في موسكو فرض حد أدنى غير رسمي للأسعار.

وقال وزير التموين علي المصيلحي في بداية سبتمبر إن الهيئة العامة للسلع التموينية المصرية وافقت على شراء 480 ألف طن من القمح الروسي في مفاوضات مباشرة. وحُجزت هذه الصفقة بسعر 270 دولارًا للطن بما في ذلك الشحن - أقل من الحد الأدنى غير الرسمي للسعر الذي كان المسؤولون الروس يحاولون تنفيذه في ذلك الوقت. وبعد أيام، قالت مصر إن شركة سولاريس لتجارة المحاصيل سيُسمح لها بخيار توريد الحبوب من أي منشأ.

ولم تستجب سولاريس ووزارة الزراعة الروسية على الفور لطلبات التعليق.

ولفتت الوكالة إلى أن موانئ الحبوب الروسية ممتلئة بعد محصولين وافرين متتاليين، مما يجعلها الشاحن المهيمن وصانع الأسعار في السوق العالمية. ومع ذلك، فإن تخمة العرض تضغط على الأسعار المحلية، مما يدفع المسؤولين إلى فرض سعر أدنى لدعم السوق. وكان تطبيق هذا الحد السعري غير متسق.

أفريكا انتيلجانس: بيانات مخيبة للآمال تُحبط محاولة مصر لتكون أكبر مورد للغاز في الاتحاد الأوروبي

(اقتصاد . أفريقيا إنتلجانس)

كشف تقرير نشره موقع أفريكا انتيلجانس ضعف إنتاج مصر من الغاز الطبيعي والذي يدد آمال مصر في أن تصبح أكبر مورد للغاز الطبيعي لأوروبا.

وقال الموقع الفرنسي إن مصر كانت تأمل في أن تصبح المورد الرئيس للاتحاد الأوروبي للغاز الطبيعي المسال. لكن التحالفات الجديدة في شرق البحر المتوسط، وإعادة تقييم مواردها الغازية المتناقصة والاستهلاك المحلي المتزايد يعرض هذا الطموح للخطر.

كان من المتوقع أن يمكّن حقل ظهر للغاز، الذي تديره شركة إيني الإيطالية، مصر من تحقيق هذا الهدف المتمثل في أن تصبح أكبر مورد للغاز في الاتحاد الأوروبي. لكن البيانات الأخيرة من الحقل تظهر أحجام إنتاج أقل من المتوقع.

وقد ساهم ذلك في نظر المفوضية الأوروبية في تنويع وارداتها من الغاز الطبيعي خارج مصر وشرق البحر المتوسط. وجرى إبرام صفقات مع دول مثل النرويج وبدأت واردات الغاز الطبيعي المسال في الارتفاع.

وأشار الموقع إلى أن وزير البترول المصري طارق الملا كان يهدف إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي إلى أوروبا إلى 30 مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2030. ومع ذلك، فإن الناتج المخيب للآمال من حقل ظهر يجعل تحقيق هذا الهدف صعبًا للغاية نظرًا لأن الحقل كان هو المفتاح الرئيس لخطط مصر.

ويتطرق الموقع لانعكاسات تنويع الاتحاد الأوروبي لوارداته والتحديات التي تواجهها مصر في تحقيق أهدافها التصديرية.

ميدل إيست أي: الأزمة الاقتصادية في مصر.. الخصخصة هي الحل

(اقتصاد . ميدل إيست آي)

ناقش وليد أبوهلال، الخبير في الشؤون الاقتصادية، الأزمة الاقتصادية في مصر وسبل الخروج منها، وذلك في تقرير نشره موقع ميدل إيست أي البريطاني.

ووفقًا للكاتب، فقد حذرت وكالة فيتش في 7 سبتمبر من وجود خطر زيادة الالتزامات الأجنبية للقطاع المصرفي المصري بسبب تراكم طلبات الاستيراد، وخطر خروج حيازات المحافظ من البلاد ونقص العملات الأجنبية.

تراجع التصنيفات الائتمانية

وأضاف الكاتب أن وكالة فيتش أعطت البنك الأهلي المصري درجة «ب»، مع نظرة سلبية في تقرير آخر في يوليو. ويعتبر البنك الأهلي المصري أقدم بنك في مصر، إذ يبلغ عمره 125 عامًا، وأكبر بنوكها، حيث يمثل حوالي 37%

من إجمالي أصول البنوك المصرية مجتمعة وحوالي 17 مليون عميل.

وفي غضون ذلك، في عام 2023، خفضت شركة خدمات التصنيف الأمريكية ستاندرد آند بورز تصنيفها الخاص للاقتصاد المصري، مما أدى إلى تراجع البلاد من «مستقرة» إلى «سلبية».

وأشارت ستاندرد آند بورز إلى أن إجراءات السياسة التي تنفذها السلطات المصرية قد لا تكون كافية لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف واجتذاب تدفقات العملات الأجنبية المطلوبة لتلبية احتياجات التمويل الخارجي المرتفعة. كما حذرت وكالة التصنيف من احتمال انخفاض التوقعات في الأشهر المقبلة.

وفي الأدبيات الاقتصادية اليوم، تلعب التصنيفات الائتمانية دورًا مهمًا، وذلك لأن المقرضين يعتمدون اعتمادًا كبيرًا على تقييمات هذه الوكالات قبل الاستثمار في بلد ما. ويمكن أن تتراوح التقييمات من التصنيف الأعلى، أيه أيه أيه (AAA)، إلى التصنيف الأدنى دي (D). وحصلت مصر على تصنيف بي (B)، مما يجعلها أكثر عرضة للظروف التجارية والمالية والاقتصادية المعاكسة، وفقًا لوكالة ستاندرد آند بورز.

تبرير هش

ونقل الموقع عن وزير المالية المصري، محمد معيط، قوله إن الضغوط الخارجية على اقتصاد البلاد، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، كانت وراء التخفيض الأخير للتوقعات الاقتصادية لوكالة ستاندرد آند بورز.

ولكن في حين أثرت الحرب في البداية على الاقتصاد المصري، مع ارتفاع أسعار القمح، فقد استقر هذا الاتجاه منذ ذلك الحين - لذا فإن تبرير معيط هش في أحسن الأحوال.

ويعني التصنيف الائتماني الضعيف لمصر أن الإقراض لحكومة الدولة يتسم بدرجة عالية من المضاربة، وهو أحد الأسباب التي تجعل القاهرة تواجه صعوبة كبيرة عندما يتعلق الأمر بالحصول على تمويل خارجي، سواء من المنظمات الدولية أو حتى من حلفائها الخليجيين.

ونظرًا للانخفاض الخطير في احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، تبحث الحكومة عن حلول قصيرة الأجل، بما في ذلك الاستمرار في الاقتراض.

وفي الشهر الماضي، احتفل المسؤولون ووسائل الإعلام المصرية بانضمام البلاد إلى كتلة البريكس، والتي تأمل من خلالها مصر في الحصول على مصادر تمويل جديدة عبر بنك التنمية الجديد.

المنافسة العادلة

لكن القروض المحتملة التي ستتمكن مصر من الحصول عليها -إن وجدت- ستكون متواضعة مقارنة باحتياجاتها التمويلية الكبيرة، وفقًا للكاتب. وفي حين أن هناك فرصة جيدة لأن تتمكن مصر من جذب المستثمرين من دول البريكس الأخرى، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والصين وحتى روسيا، إلا أنه يجب على النظام أولاً ضمان بيئة استثمارية جذابة.

ويجب اتخاذ قرارات شجاعة لتحرير الاقتصاد من قبضة الحكومة والجيش، وبالتالي ضمان المنافسة العادلة للمستثمرين المحتملين.

ويرى الكاتب أن الخصخصة هي حجر الزاوية في التحرر الاقتصادي. والخطوة الأولى هي طرح الشركات المملوكة للدولة والجيش المصري للبيع، دون شروط مقيدة.

ويجب أن تُدار هذه العملية المعقدة من جانب طاقم من التكنوقراط المهنيين، الذين يمكن أن يضمنوا - على الأقل إلى حد ما - الشفافية والصفقات الدولية العادلة، مع التأكد أيضًا من عدم عودة الحكومة إلى الدخول مرة أخرى في الصناعات نفسها وتنافس للمستثمرين الجدد.

الكف عن إهدار المليارات

وأوضح الكاتب أن مناقشة الخصخصة لها وجهان: الأول، بيع الشركات المملوكة للدولة لتمويل احتياطيات مصر من العملات الأجنبية؛ والثاني، تشجيع الاستثمار في القطاعات التي تميل إلى استنزاف هذه الاحتياطيات، مثل واردات الأدوية والحبوب، التي تستنزف مليارات الدولارات.

ومن الممكن أن تعمل مثل هذه الاستثمارات على تعزيز الناتج المحلي الإجمالي المتواضع للبلاد، والذي من الممكن أن يرتفع إلى عنان السماء عندما نأخذ في الاعتبار الموارد البشرية والطبيعية التي تملكها مصر.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة التوقف عن الإنفاق على مشاريع البنية التحتية، وخاصة المشاريع الضخمة، التي لا تضيف أي قيمة في حين تستنزف احتياطيات البلاد المتبقية من العملات الأجنبية. ويمكن للمرء تخيل ما يمكن أن يحدث حال إعادة توجيه المليارات التي أنفقت على مشاريع التباهي لا طائل من ورائها نحو مبادرات ذات قيمة اجتماعية أعلى.

ولن يؤدي هذا إلى تعزيز احتياطيات مصر فحسب، بل سيعمل أيضًا على توظيف آلاف الشباب، الذين يكافحون حاليًا من أجل الصمود في ظل الفشل الاقتصادي المستمر.

ترانسناشيونال انستيتيوت: سياسات صندوق النقد الدولي تُشكل عقبة أمام التحول العادل في مصر

(اقتصاد . ترانسناشيونال انستيتيوت)

نشر معهد ترانسناشيونال انستيتيوت دراسة مطولة عن قروض صندوق النقد الدولي وإنهاء دعم الطاقة في مصر. وتتركز الدراسة حول قسمين رئيسين؛ يناقش الأول كيفية تنفيذ عملية ضبط أوضاع المالية العامة في مصر بطريقة أدت إلى زيادة التضخم بطريقة عكسية للغاية، دون تحقيق وفورات كبيرة في الميزانية. وينظر القسم الثاني في البدائل الواقعية التي من شأنها أن تزيد من استقرار الاقتصاد الكلي دون أن تتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض وطأة الإصلاح، وفي الوقت نفسه تعمل على عكس بعض الأضرار الناجمة عن السياسات التي فرضها صندوق النقد الدولي.

وبحسب الدراسة، فمن خلال تحليل بيانات الميزانية، أظهرت هذه الدراسة أن سياسة صندوق النقد الدولي في مصر لا تعكس التزامًا بخفض عجز البلاد و/أو السيطرة على التضخم، كما يدعي الصندوق غالبًا. وفي الواقع، تقول الدراسة إن التدابير التي قدمها صندوق النقد الدولي متناقضة بطبيعتها، وغالبًا ما تتناقض مع الغرض المعلن لها. ويبدو أن هذه التدابير تمثل تحويلًا طبقيًا للإنفاق الحكومي، وهو ما يتحقق باستخدام سياسات التضخم المرتفع وإعادة توزيع عبء التضخم على القطاعات الأفقر من السكان.

كذلك أظهرت الدراسة أن سياسات صندوق النقد الدولي في مصر (إنهاء دعم الطاقة، وزيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة، وخفض قيمة العملة) كانت محفزة للغاية للتضخم وإعادة التوزيع على نحو عكسي (لصالح أغنى شرائح السكان)، مما يلقي بظلال من الشك على ادعاءات صندوق النقد الدولي بأنه يسعى للسيطرة على التضخم.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة كيف تتحمل الأسر ذات الدخل المنخفض بشكل غير متناسب وطأة التضخم المرتفع، بسبب عدم فعالية السياسة النقدية الصارمة التي يفرضها صندوق النقد الدولي في الحد من تضخم السلع الأساسية، والتي تستحوذ على حصة أكبر من دخل الأسر المنخفضة.

وبعبارة أخرى، لا يمكن لأسعار الفائدة إلا مكافحة تضخم المنتجات غير الأساسية. وبما أن الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق معظم دخلها - إن لم يكن كله - على المنتجات الأساسية، فإنها تعاني على نحو غير متناسب نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

وذهبت الدراسة إلى أن زيادة خدمة الديون الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة (التي تصل حاليًا إلى حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي) تثير التساؤلات حول مصداقية واستدامة أهداف صندوق النقد الدولي لخفض العجز في مصر. وبعبارة أخرى، أنفقت الحكومة جزءًا كبيرًا من الوفورات المالية الناتجة عن تدابير التقشف ـ على وجه التحديد، إنهاء دعم الطاقة ـ والتي أثرت بشدة على الأسر ذات الدخل المنخفض، على خدمة الديون، وهو ما استفادت منه في الغالب فئة صغيرة من المستثمرين الوطنيين والدوليين. ورغم أن الإنفاق الحكومي شهد بعض الانخفاض، فإن السمة الرئيسة لسياسة صندوق النقد الدولي لم تكن السيطرة على التضخم ولا ضبط الأوضاع المالية، بل إعادة تشكيل الإنفاق الحكومي طبقيًا.